



عمادة البحث العلمي  
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

## مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>



### دور الفيدرالية في توسيع دائرة المشاركة السياسية في السودان

محمد حامد البله و حسن الساعوري

جامعة النيلين - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

#### المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية المشاركة السياسية القائمة وفقاً لنظام الفيدرالية في السودان ، حيث أن الفيدرالية تقوم على المشاركة الفعلية لمواطني الدولة عبر هياكل الحكم بالقدر الذي يحقق عدالة قسمة السلطة والثروة. تمثلت مشكلة الدراسة في أن النظام الفيدرالي في السودان قد أنشأ مؤسسات اهتمت بتقصير الظل الإداري وتوسيع المشاركة السياسية في الحكم بهدف تحقيق الاستقرار السياسي للسودان. لذلك فإن الدراسة تثير السؤال التالي : ما هو دور النظام الفيدرالي في توسيع هذه المشاركة؟ وافترضت الدراسة أن النظام الفيدرالي السليم يسهم في توسيع المشاركة السياسية والتي لها دور هام في الاستقرار السياسي بالسودان. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة. كما اعتمدت على المقابلات كأداة لجمع البيانات. كانت أبرز نتائج الدراسة أن النظام الفيدرالي في السودان قد ساهم في توسيع دائرة المشاركة بصورة توافقت فيها جميع مستويات الحكم، وأصبح المستوى الولائي والمحلي قائمين بذاتهما تنفيذياً وتشريعياً. أثبتت الدراسة مشاركة الأحزاب في الأجهزة التنفيذية والتشريعية. أهم توصيات الدراسة شملت الاتي: تعظيم ما تم من إنجاز في توسيع دائرة المشاركة السياسية مع معالجة أوجه القصور في فاعلية هذه المشاركة خاصة على المستوى المحلي، تطوير الأحزاب السياسية واعمال نظام المؤسسة فيها، اعتماد نسبة مشاركة المرأة في المؤسسات في الدستور.

#### ABSTRACT:

The study aimed to identify the effectiveness of the political participation according to the federal system in Sudan, as federalism is based on the actual participation of the country's population through government structure in order to achieve fair distribution of power and wealth. The study problem stemmed from the fact that the federal system in Sudan established institutions that concerned with shortening administrative shadow and widening political participation in order to achieve the political stability in Sudan. Therefore, the study raised the following question: What is the role of the federal system in widening that participation? The study hypothesized that the proper federal system contributed to widening the political participation which has a significant role on the political stability in Sudan. The study adopted the descriptive analytical approach, as well as the historical and case study methods; besides using interviews as a tool of data collection. The most important findings of the study include: the federal system in Sudan contributed to widening the political participation in all government levels appropriately. Moreover, state and local levels became independent executively and legislatively. In addition, the study proved that political parties participated in the executive and legislative institutions. The study most important recommendations include: maximization of what have been achieved in widening of political participation; besides

rectifying the shortages in the effectiveness of this participation, especially at the local level; development of political parties and activating their institutional system, and the determination of woman participation percentage in the institutions in the constitution.

**الكلمات المفتاحية :** الفيدرالية ، المشاركة السياسية ، السودان ، الاحزاب السياسية .

#### المقدمة :

تحاول الدراسة أن تُبين دور الفيدرالية في المشاركة السياسية في السودان ، إذ يُعتبر النظام الفيدرالي شكلاً من أشكال الحكم الذي يُفترض أن يوفر قدرًا من توزيع السلطة بين المركز والولايات ، ويُصمم أساساً استجابةً لظروف التنوع الثقافي والإثني والاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق تأتي المشاركة السياسية كثمرة من ثمرات هذا الحكم بتدرج مستوياته الاتحادية والولائية والمحلية.

#### مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي : الي أي مدى حققت الفيدرالية في السودان المشاركة السياسية ، خاصة على المستوى المحلي ؟

#### أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في أن الأنظمة الفيدرالية تتيح نسبة مشاركة سياسية أوسع و لها دور في توزيع السلطة عبر هذه المشاركة.

#### أهداف الدراسة :

1. التعرف على الحكم الفيدرالي .
2. التعرف على المشاركة السياسية .
3. دراسة العلاقة بين الحكم الفيدرالي والمشاركة السياسية في السودان .

#### فروض الدراسة:

يُحقق الحكم الفيدرالي أعلي قدر من المشاركة السياسية ، كما أن الأهداف الاستراتيجية للنظام الفيدرالي تسعى لتحقيق الوحدة في التنوع ، ونجاح هذا النظام يتسق طردياً مع حسن إدارة التنوع .

#### منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل الظاهرة البحثية التي تتمثل في العلاقة ما بين النظام الفيدرالي والمشاركة السياسية في السودان، كما استخدم المنهج التاريخي ، وذلك بالرجوع لتجارب الحكم المختلفة بعد الاستقلال، مما يمكن من تحليل نظام الحكم السياسي والإداري في السودان.

#### أدوات الدراسة :

استخدمت الدراسة أدوات المقابلة والملاحظة.

#### المشاركة السياسية :

مفهوم المشاركة السياسية :

المشاركة السياسية هي الصفة الأساسية التي يتميز بها النظام الديمقراطي من النظم الأخرى، أي النظم الاستبدادية بكل أصنافها وأشكالها، ملكية كانت أو عسكرية أو شمولية. وما بين هذه وتلك من نظم، فالمشاركة السياسية هي الدور الذي

يلعبه المواطن في تحديد الوجهة السياسية من جهة، وفي وضع البرامج والأهداف ومن ثم اتخاذ القرارات السياسية من جهة أخرى. (Encyclopedia, 1968,p31).

أهمية المشاركة السياسية :-

تتلخص أهمية المشاركة السياسية في الآتي:

1- أنها الوسيلة التي تعلم الأفراد المسؤولية الاجتماعية .  
2- المشاركة في النشاطات السياسية تعطي الأفراد فرصة التحكم في تسيير حياتهم، وبالتالي يتحقق المعنى الحقيقي لحرية الإنسان.

3- الوجود الفعلي لمشاركة الأفراد السياسية هو صمام الأمان الوحيد ضد الاستبداد السياسي.

4- كلما ازدادت نشاطات الفرد السياسية أصبح مؤهلاً للمشاركة السياسية ، و من ثم تحقيق إمكانياته الإنسانية.

5- للمشاركة السياسية دور كبير في تنمية و ترسيخ إحساس الفرد بحياة الجماعة و المجتمع .

**المشاركة السياسية في ظل النظام الفيدرالي:**

إذا كانت الفيدرالية هي التوزيع الجغرافي للسلطة، والمشاركة السياسية هي عدم احتكار السلطة، فإنه يمكن القول إن المقصودين مستمدان من أصل واحد ، هو البحث عن وسائل تقليل أو تخفيف أخطار السلطة. فتوزيع السلطة جغرافياً معناه مشاركة عدد غير قليل من وحداته الإقليمية في السلطة، وعلى نفس النسق فإن غياب احتكار السلطة أو نقيضها، معناه توزيع هذا السلطة على عدد غير قليل من المواطنين ، الفرق الوحيد بين المفهومين هو أن السلطة الفيدرالية توزع على الوحدات الجغرافية التي تتكون منها الدولة، أي توزع على عدد من المواطنين ، كل في إقليم معين ، بينما نجدنا موزعة في المشاركة السياسية بين عدد غير قليل من المواطنين ، و قد ينتهي هؤلاء المواطنون إلى وحدات جغرافية مختلفة ، و أرجح الظن أن يكون الأمر كذلك. (الساعوري ، 2018م، ص3).

إن الفيدرالية تكاد تتطابق مع المشاركة السياسية في الشكل و المضمون عندما تمارس كاملة ، فهي تضعف أساس السلطة قانونياً بتوزيعها على الأقاليم، ثم هي تضعفها أكثر عندما توجب ممارستها على أياد عديدة و مؤسسات متعددة أحياناً و رأسياً في ذات الوقت. ( Hutchins R M, 1961,p5) .

**الفيدرالية و المشاركة السياسية في السودان :**

إن نجاح التجربة الفيدرالية في السودان لا يعتمد على الظروف المواتية فحسب، و إنما يعتمد على جدية القادة ، و صدق نواياهم في إعداد الصيغة الفيدرالية المناسبة من ناحية ، و من جديتهم في محاولة تنزيل هذا الصيغة إلى الواقع ، و ذلك ببناء القوات التنظيمية لمشاركة أصيلة لا مشاركة تبعية لآخرين ليرتفع مستوى المشاركة في الحصيلة النهائية ، وهي نفوذ المواطن في اتخاذ القرارات و السياسات التي تؤثر في حياته من قريب أو بعيد. ( Clark , R.1982,p76 ) وانفعال

المواطن و تفاعله مع ما يدور حوله من قضايا ، من أهم أسباب نجاح المشاركة السياسية. (Dewy , J, 1954,p42)

لقد حققت الفيدرالية مشاركة سياسية واسعة ودرجة معقولة ، ذلك عبر الاستجابة لرغبات مجتمعات كانت تحس بالتهميش مما خفف من وطأة السعي للانفصال (مقابلة مع إبراهيم أبو عوف ، 2019م، 29 أكتوبر، الساعة 1 ظ) ، كما حققت المساواة في المشاركة وفق المعايير والإحصاءات الموضوعية لتمثيل المواطنين - قاعدة الحكم- في الحكم المحلي مثلاً ، ونجد أن النظام الفيدرالي قد ساهم في تقصير الظل الإداري للوصول إلى الخدمات، لكن هذا الجانب لا يبرأ من الخطأ ذلك أن التخطيط مع الناس وليس للناس لتوكيد المشاركة الحقيقية.

## أنواع المشاركة السياسية في السودان :

## 1. الإنتخابات كآلية من آليات المشاركة السياسية:

تعتبر الإنتخابات كممارسة سياسية ونظام قانوني ، أحد محاور ومفاصل الفكر وممارسة السياسة في المجتمعات الحديثة، ويرجع ذلك لارتباطها الوثيق بجملة من المبادئ الديمقراطية الراسخة، كالتداول السلمي للسلطة وحرية الاختيار ، والتعددية وتوسيع قاعدة المشاركة وحق التنافس الشريف وتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق والواجبات ، بجانب صلتها العميقة بجملة من الحقوق الأساسية مثل حق التنظيم والتجمع ، وحرية التعبير، وحق المشاركة السياسية ونقلد المواقع القيادية في الدولة والإسهام في وضع السياسات واتخاذ القرارات وإدارة الشأن العام. (محمد خليفة صديق ، 2013م، ص104).

تظهر أهمية الإنتخابات في السودان بحسبان السودان من الدول التي تحتاج لتبني مشروع وطني متكامل للتحويل الديمقراطي، ليس فقط تحقيقاً للأهداف المرتبطة بسمات الدولة الديمقراطية ،ولكن لإجراء تحولات أساسية تخرجه من النظام الشمولي القابض إلى التعددية وتحقيق الأهداف التنموية والحفاظ على كيان الدولة وديمومته.

مثلت انتخابات أبريل 2010م حدثاً تاريخياً مهماً ، وجاءت متزامنة مع الحراك الانتخابي في المنطقة العربية والإفريقية ، واكتسبت أهميتها من الاهتمام الإقليمي والدولي بها بحكم الموقع الجيوستراتيجي للسودان ،كما أنها كانت أول إنتخابات بعد اتفاقية السلام الشامل 2005م التي أفضت في خواتيمها للاستفتاء ،الذي قاد بدوره لانفصال جنوب السودان وظهوره كدولة مستقلة. ( بدر شريف، 2010م، 6 مارس).

في سبيل الإجابة عن السؤال الكبير والهام هل حققت الإنتخابات العامة في ابريل 2010م المشاركة الواسعة والتمثيل النيابي؟ والعبر المستفادة من التجربة من خلال الإحصاءات والبيانات والمعلومات المستخلصة لوضع استراتيجية للانتخابات تمكن من زيادة المشاركة والسعة في التمثيل النيابي؟.

بداية فإن السجل الانتخابي النهائي هو أهم وثيقة رسمية تحدد من يحق له التصويت، وبما أن السجل حق فردي وليس إجبارياً فيصبح تحفيز أكبر قدر من الناخبين للتسجيل بصورة سلمية يقع على الأحزاب والكتل السياسية من جهة والمفوضية القومية للانتخابات من جهة أخرى هو أقصى ما يمكن فعله، وعليه فإن نسبة 75.3% من إجمالي ما يحق لهم التسجيل تعتبر نسبة عالية ومؤشراً جيداً للمشاركة. (حسين احمد الصائغ , 2010م، ص 7)

يرى الباحثان أن تجربة السجل الانتخابي مفيدة ويمكن تجويدها وبصورة أفضل في الإنتخابات القادمة خاصة إذا تم تحديث السجل بصورة منتظمة وجادة بجانب إشراك كل الأحزاب والكتل السياسية في هذه العملية دون إسقاط لأي ناخب أو مجموعة لأي سبب من الأسباب والأمر الثاني هو أن هندسة توزيع الدوائر الجغرافية القومية و اللوائية لابد أن تتم بصورة شفافة ووفق المعايير والأسس الإدارية والتوازن السكاني، ثالثاً إن النظام الانتخابي المخطط لا غبار عليه، خاصة فيما يلي انتخاب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة وانتخاب الولاية والدوائر الجغرافية بالأغلبية البسيطة.

2/ من أبرز معالم المشاركة السياسية:

1- مشاركة الأحزاب والمنظمات المدنية عبر مؤسسات الحكم الاتحادي ممثلة في المجالس المحلية اللوائية والقومية وذلك قياساً بالنظام المركزي سابقاً والذي حصر المشاركة علي المستوى القومي (الجمعية التأسيسية).

2-إنشاء مجلس الولايات والذي حفظ التوازن بين الولايات المختلفة بالتساوي فقد كان لكل ولاية ممثلان أثنان وارتفع إلى ثلاثة في الفترة الأخيرة مع الاحتفاظ بنسبة تمثيل المرأة وقد كان من أهداف تكوين هذا المجلس حماية حقوق الولايات بالمركز خاصة الصغيرة أو الضعيفة. (مقابلة مع محمد احمد سالم، 2020م، 26 فبراير الساعة 9ص).

عليه فيمكن القول أن الثنائية البرلمانية التي أنتجتها التجربة ، وتتمثل في الآتي:

أ- وجود مجلس تشريعي قومي (المجلس الوطني) يشرع ويرعى السياسات العامة ويراقب الأداء التنفيذي.

ب- مجلس الولايات يشكل حماية لحقوق الولايات من التغول المركزي في التشريع والسياسات.

هذه الثنائية تعتبر الأولى في مسيرة الحياة السياسية والبرلمانية السودانية وهي الأشبه بالنظام الفيدرالي الأمريكي، وتعد الثنائية التشريعية من أهم السمات التي تميز النظم الفيدرالية في كل العالم خاصة الفيدراليات الكبرى، ولعل وجود هذين المجلسين قومياً يشكل صيغة للمشاركة النوعية للمواطنين عبر مراحل الاختيار التي حدثت تعييناً كان أم انتخاباً. مثل تكوين المجالس التشريعية الولائية نوعاً من المشاركة السياسية إثر الحراك والتنافس السياسي والذي أفضى إلى تشكيلها ويعتبر هذا ضرباً من ضروب الممارسة الديمقراطية، ذلك أن عضوية هذه المجالس تأتي بالانتخاب المباشر من الناخبين.

لم تخل المشاركة السياسية في ظل التجربة الفيدرالية من تحديات ولعل من أبرزها الآتي : (مقابلة مع محمد احمد سالم، 2020م، 26 فبراير، الساعة 9 ص)

أولاً: ضعف ثقافة الفيدرالية وسط المجتمع كتجربة جديدة تحتاج إلى بث الوعي بفوائدها والتي من أهم عوامل المشاركة السياسية فيها إحسان اختيار من ينوب عن المواطنين.

ثانياً: المقاومة المستترة التي واجهتها من بعض النافذين مركزياً والذين يدعون امتلاكهم لحق التمثيل المركزي نيابة عن المواطنين والوصاية عليهم ويعد هذا بمثابة الحقوق المكتسبة والموروثة لهم عبر مسيرة التجارب السياسية السودانية التي يمكن أن نعبر عنها بمجموعات النخب.

ثالثاً: هشاشة البناء القومي للمجتمع والتي أثرت في التجربة وهددت الوحدة الوطنية وأضعفت فاعلية مؤسسات الدولة وساهمت في بروز معالم العنصرية و الجهوية مما أخرج اختيار الولاية بالانتخاب المباشر في مرحلة التطبيق الأولى التي تدرجت لاحقاً.

رابعاً: عدم وضوح المعايير والخطوط الفاصلة بين ما هو مركزي وما هو ولائي ومن نتائج ذلك بروز الخلاف واحتدام الصراع حول أحقية المركز في الأصول وقد أدى ذلك إلى صراع الموارد.

خامساً: ضعف مشاركة الأحزاب الأخرى في ظل وجود الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) مما قلل من دورها وأضعف أداء المعارضة في المؤسسات التشريعية وهو دور مطلوب لإحداث التوازن في مسار الحكم.

سادساً: تركيز الأحزاب السياسية علي الدور القومي دون الولائي حيث كانت هذه الأحزاب مركزية المنشأ ولم تتمدد ولائياً بالصورة المطلوبة الفعالية اللازمة ولم تهتم بالقضايا الولائية والمحلية خاصة في مجال التنمية والخدمات، وأضعف المشاركة السياسية لعدم انفعال المواطنين بطرحها الذي لم يلامس قضاياهم وهمومهم.

سابعاً: النظرة المتفائلة والمفرطة في الوصول إلي النموذج الديمقراطي في التطبيق عبر الاختيار المباشر للحكام أدت إلي التباين بين أقطاب الحكم المتمثل في نظريتي تعيين الولاية أم انتخابهم، مما قاد إلى انشقاق الحزب الحاكم وقد ساهم ذلك سلباً في مسيرة التجربة السياسية ومشاركة المواطنين في تحديد خياراتهم في الحكم. (مقابلة مع محمد احمد سالم، 2020م، 26 فبراير، الساعة 9 ص).

بالرغم مما تقدم من ملاحظات فإن نظام الحكم الاتحادي قد أتاح فرصة كبيرة للمشاركة السياسية وقد تمثل ذلك في الآتي:

أولاً: نظام المجالس التشريعية التي تُعتبر خطوة متقدمة قياسياً بتجربة الحكم الإقليمي في فترة مايو (1969 - 1985م) والتي أسهمت بصورة مقدرّة في المشاركة السياسية عبر إجازة التشريعات والقوانين التي تشكل أهمية للولايات. ثانياً: مباشرة المواطنين لمهام الخدمات الأساسية - التعليم ، المياه ، الصحة ، والتي كانت مركزية في السابق والآن تشرف عليها الولايات والمحليات.

ثالثاً: بروز قيادات سياسية واجتماعية علي المستوى الولائي والمحلي وقد كان هذا حصرياً على القيادات المركزية. رابعاً: بناء قاعدة سياسية محلية تحمل رأياً تشارك به محلياً ومركزياً وتحافظ به علي حقوقها المكتسبة دون إملاء أو وصاية مركزية.

خامساً: بروز تنظيمات سياسية قاعدية تصاعدت إلى المستوى الولائي والمركزي وهذه سابقة جديدة في التكوين السياسي للمنظمات والذي كان ينزل التكوين فيه من المركز إلي المستوى الأدنى.

سادساً: تركيز الخدمات والمصالح الأخرى بالولايات والمحليات جعل التنظيمات السياسية والمنظمات الاجتماعية تتجاوز التنظيمات المركزية التي كانت تخدم قضاياها سابقاً وهذا يعتبر تطوراً في مشروع المشاركة والتنمية السياسية وهذا التطور أثر سلباً في نفوذ الكيانات التقليدية مما جعلها مطالبة بتطور فكرها السياسي وإصلاح آلياتها الحزبية.

رغم هذه النقاط التي تحسب في تطور المشاركة السياسية واتساع دائرتها فأن هنالك جوانب لازمت تجربة الحكم الاتحادي وقللت من فعالية المشاركة السياسية ولعل أبرزها (مقابلة مع حسن الحاج على احمد , 2020م, 26 فبراير , الساعة 3 ظ )

1. التدخل المركزي الذي أضعف مستويات الحكم الولائية والمحلية ونظير ذلك في السياسات والتعيينات مما جعل الحكم خاضعاً للأهواء السياسية المركزية كما قللت هذه الممارسة من أثر المسألة الولائية والمحلية ولعل إحساس المسؤولين بالولايات بالولاء للمركز كان أكثر مما هو بأجهزة الولايات.

2. غياب دور الأحزاب السياسية خاصة في بداية الإنقاذ و حتى ظهور مرحلة التوالي السياسي جعل البديل للأحزاب هو التوجهات القبلية والأثنية السياسية التي استغلتها النخب السياسية لتحقيق أعراسها.

3. سيطرة المؤتمر الوطني وهو الحزب الأكثر نفوذاً في الحكم وكان له الأثر السلبي في المشاركة السياسية، وذلك أن الولاء الأكبر كان له وهو المسيطر علي الساحة السياسية في ظل تراجع دور الأحزاب الأخرى. (مقابلة مع حسن الحاج على احمد , 2020م, 26 فبراير , الساعة 3 ظ)

جدول رقم (1) : مشاركة الأحزاب السياسية في الجهاز التنفيذي والتشريعي 2015م

الولاية	عضو لكل 100000 مواطن (الجهاز التشريعي)	عدد الأحزاب المشاركة في المجالس التشريعية	نسبة مشاركة الأحزاب في الحكومات الولائية
البحر الأحمر	3.3	3	37.5
الجزيرة	2.0	2	37.5
جنوب دارفور	1.4	4	40
جنوب كردفان	2.2	8	37.5
الخرطوم	1.3	7	20
سنار	3.0	2	25
شرق دارفور	3.0	5	44
شمال دارفور	2.3	6	44

37.5	3	2.1	شمال كردفان
37.5	3	6.9	الشمالية
25	6	5.3	غرب دارفور
37.5	5	2.5	القضارف
37.5	3	2.2	كسلا
22	6	2.0	النيل الأبيض
37.5	6	4.2	النيل الأزرق
25	3	3.3	نهر النيل
33.3	6	8.0	وسط دارفور
37.5	2	2.5	غرب كردفان
615.8	80	57.5	المجموع

المصدر: مجلس الوزراء، الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي، 2017م

- يشير المصدر ان الجدول (1) يوضح أن حكومات الولايات جاءت ممثلة للأحزاب المتحالفة مع الحزب الحاكم والمتفقة على البرنامج الوطني الذي تتبناه.

- الجدول يعكس التباين في عدد أعضاء الجهاز التنفيذي في الولايات، مما يعني غياب الأسس والمعايير التي تم بموجبها تحديد هياكل الجهاز التنفيذي.

- يوضح العمود الأول من هذا الجدول قوة المقعد التشريعي منسوباً لعدد السكان، وأن ولاية جنوب دارفور هي الأقرب للمعيار من حيث عضوية المجلس بمعدل (1.4) لكل 100.000 نسمة وأن وسط دارفور (8) هي الأبعد تناسباً .

- يتباين عدد السكان بينما عدد العضوية بالمجلس التشريعي متساوية (48) عضواً في (16) ولاية باستثناء ولايتي الخرطوم و الجزيرة .

يتراوح عدد الأحزاب المشاركة في المجالس التشريعية بين (2-8) أحزاب إلا أن هنالك (7) ولايات ترتفع فيها المشاركة بشكل ملحوظ بين (6-7-8) أحزاب و (11) ولاية بين (2-5) أحزاب وهي (المؤتمر الوطني / الاتحادي الديمقراطي الأصل / الاتحادي الديمقراطي / الأمة الإصلاح والتجديد / الشرق للعدالة والتنمية / الشرق الديمقراطي ) .

بالنسبة للحكومات الولائية فإن مؤشر المشاركة السياسية يبدو متقدماً في معظم الولايات بمشاركة تتراوح بين (4 إلى 12) حزباً في إطار حكومة الوحدة الوطنية ، إلا أنها تبدو ضعيفة مقارنة بعدد الأحزاب المسجلة وهذا بدوره يتطلب إعادة النظر في ضوابط وقانون تكوين وتسجيل الأحزاب . والجدير بالذكر أن هذه الأحزاب لم تتمكن من نبذ الجهويات والعصبيات باتجاه توحيد وجدان الأمة والارتقاء بمستوي المشاركة السياسية في كافة مستويات الحكم .

تظل مشاركة الأحزاب السياسية ضرورة لازمة في التجربة الفيدرالية وقد أعطى قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007م حق الممارسة السياسية من حيث التكوين: الفصل الثالث المادة 12، كما أعطاه حق إصدار وسائل التعبير المختلفة وإقامة الأنشطة المادة 26 والمشاركة في الانتخابات.

حدد القانون العضوية المؤسسة للحزب بـ 500 عضو، بما يشير إلى إفساح المجال للمشاركة السياسية وقد بلغ عدد الأحزاب 104 حزباً (وثيقة مجلس شئون الأحزاب السياسية، كشف بأسماء وشعارات الأحزاب السياسية المسجلة وبيانات أخرى عنها بتاريخ 20 يناير 2020م)، وهي قابلة للزيادة وفق المتغيرات السياسية والتي من بينها اتفاقية جوبا للسلام للعام 2020م. عليه فإنه لا يوجد حجر على النشاط الحزبي وهذا مما يساهم في توسيع دائرة المشاركة السياسية، إلا ان للمجلس



- لاحظ أن هنالك ثغرات قضت بأن تقترح بعض التعديلات في القانون مما يمكن أن يساعد الأحزاب على الاضطلاع بدورها ومن ثم المشاركة السياسية الفاعلة. ومن بين تلك المقترحات:
- 1/ العمل على دمج الأحزاب ذات القواسم المشتركة بناءً على التوافق بينها.
  - 2/ العمل على رفع قدرات الفاعلين السياسيين عبر مركز التدريب.
  - 3/ إلزام كل الأحزاب بالمشاركة في الإنتخابات العامة.
  - 4/ زيادة عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب سياسي. (مقابلة مع عثمان محمد موسي، 2020م، 16 نوفمبر، الساعة 12 ظ).

### 3/ المرأة والمشاركة السياسية:

سبقت المرأة السودانية نظيراتها في الدول المجاورة حيث نالت حق التصويت عام 1954م وحق الترشح عام 1964م ودخلت أول امرأة البرلمان السوداني عام 1965م. الجدول أدناه يوضح نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان والوظائف الوزارية منذ العام 1958م.

جدول رقم (2) : عدد مقاعد النساء السودانيات في الجمعية الوطنية

شكل الموقع	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة	جملة عدد المقاعد	السنة
-	لاشي	95	1958م
انتخابات	0.4%	261	1965م
تعيين	4.9%	268	1980م
تعيين	9.2%	153	1982م
انتخابات	0.7%	261	1986م
تعيين	5.9%	400	1996م
تعيين/ انتخابات	9.7%	360	2001م
انتخابات	25%	451	2010م

المصدر: الاتحاد العام للمرأة السودانية، 2010م

يشير المصدر الي انه رغم مشاركة المرأة سياسياً في الماضي إلا أنه من حيث الأعداد المطلقة ارتفعت عضوية المرأة في ظل النظام الفيدرالي وفي برلمان 2001م إلى 35 نائبة ثم إلى 112 في العام 2010م ، كما ارتفع معدل المشاركة من 9.7% في العام 2001م إلي 25% في العام 2010م ، هذه النسبة لمشاركة المرأة في البرلمان السوداني تتفوق على سائر البلدان العربية، بل هي تفوق عددياً الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ولقد جاء هذا الإنجاز نتيجة لمطالبات الناشطات السودانيات ولضغوط قادها المجتمع المدني ككل ، ويبلغ عدد البرلمانيات في جميع أنحاء السودان أكثر من 300 امرأة، ويعد هذا أكبر عدد في تاريخ السودان الحديث في ظل النظام الفيدرالي.



جدول رقم (3) : مشاركة المرأة السياسية 2015م

الولاية	نسبة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية	نسبة مشاركة المرأة في الأجهزة التنفيذية	جملة الأوزان
البحر الأحمر	25	12.5	9
الجزيرة	30	25	31
جنوب دارفور	30	10	17
جنوب كردفان	34	25	33
الخرطوم	30	20	23
سنار	30	25	31
شرق دارفور	30	33	34
شمال دارفور	30	33	34
شمال كردفان	27	25	17
الشمالية	30	13	22
غرب دارفور	30	11	18
القضارف	29	25	23
كسلا	29	13	14
نهر النيل	25	25	17
النيل الأبيض	29	25	23
النيل الأزرق	29	13	14
وسط دارفور	33	33	35
غرب كردفان	29	25	23
الجملة	34	272	

المصدر : مجلس الوزراء، الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، 2017م

يشير الجدول (3) ووفق المصدر إلى أن مشاركة المرأة على مستوى الجهازين التشريعي والتنفيذي بولايات السودان المختلفة، حيث يتضح التقيد بنسبة مشاركة المرأة، بالمجالس التشريعية وهي نسبة الـ 34% (تزيد وتتقص في بعض الولايات)، بينما يلاحظ تراجع نسبة المشاركة في الأجهزة التنفيذية 27.2% - وذلك قياساً بما نص عليه قانون الانتخابات بأن تكون نسبة مشاركة المرأة 30%.

جاءت أعلى مشاركة للمرأة في الجهاز التنفيذي للعام 2015م بنسبة 33% وكانت بكل من ولايات شرق دارفور، شمال دارفور ووسط دارفور. وادني ولاية كانت جنوب دارفور بنسبة 10%.

أما مشاركة المرأة في الأجهزة التشريعية فقد كانت أعلى نسبة مشاركة 34% بولاية جنوب كردفان تليها ولاية وسط دارفور بنسبة 33% وأدنى النسب كانت في كل من ولايتي البحر الأحمر والنيل الأبيض.

زادت نسبة مشاركة المرأة في الجهاز التنفيذي في 9 ولايات في العام 2015م عن العام 2014م بينما انخفضت في ولايتي جنوب دارفور وغرب دارفور، حيث حافظت باقي الولايات السبع علي نسبها للعام 2014م.

زادت نسبة مشاركة المرأة في الأجهزة التشريعية في العام 2015م عن العام 2014م في 16 ولاية وانخفضت في ولاية واحدة هي ولاية البحر الأحمر وظلت ثابتة في ولاية النيل الأبيض.

كانت مشاركة المرأة بصورة واسعة على المستوى القاعدي لكن وجودها البرلماني لا يتناسب مع هذه المشاركة القاعدية رغم اعتماد نسبة 25% من عضوية المجالس التشريعية في دستور 2005م والتي ارتفعت الي 30% في الدستور المعدل. كذلك ما تزال مشاركتها في مواقع حكام الولايات ضعيفاً إذا استثنينا تجربة (اقنس لوكودو) كحاكم للاستوائية عن المؤتمر الوطني.

يحسب للمرأة السودانية مشاركتها ودورها الفاعل في منظمات المجتمع المدني بالداخل والذي امتد للمشاركة الإفريقية ، كما شغلت الأستاذة أميرة الفاضل موقع رئيس المفوضية الاجتماعية بالاتحاد الإفريقي . أما على المستوى التنفيذي فقد تقلدت مواقع متقدمة كمستشار لرئيس الجمهورية ونائباً لرئيس المجلس الوطني ومجلس الولايات ورئيس للقضاء ووزير اتحادي وولائي وغيرها.

لكي تتسع دائرة مشاركة المرأة لابد من زيادة الوعي المجتمعي وأهمية التقنين الدستوري لهذه المشاركة. (مقابلة مع عفاف تاور، 2020م، 6 يونيو، الساعة 10 ص )

مشاركة المرأة لم تقتصر على قائمة المرأة الانتخابية بل أعطاها الدستور وقانون الانتخابات حق الترشيح والمنافسة في الدوائر الجغرافية وقد فازت إحدى المرشحات في دائرة عطبرة الجغرافية عن الحزب الاتحادي الديمقراطي وهي الأستاذة / إشراقه سيد محمود في انتخابات 2010م، كما تقلدت مواقع متقدمة في أجهزة الدولة المختلفة. هذه المشاركات كانت لها نتائجها والتي من بينها:

1. تعزيز الوعي وسط النساء بحق المشاركة السياسية وتقنين هذا الحق عبر الدستور والقوانين.
  2. وفرت الفيدرالية فرصة الزيادة المضطردة لنسبة مشاركة المرأة من 25% إلى 30% وكان السعي نحو رفع النسبة إلى 40%.
  3. الأحزاب التي لم تكن تؤمن بمشاركة المرأة في الشأن السياسي وجدت نفسها مدفوعة لإشراك المرأة وأن تحدد نسبة للمرأة في دساتيرها.
  4. ساهمت مشاركة المرأة سياسياً في تكوين جبهة نساء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بهدف تقوية المشاركة للنساء داخل أحزابهن ومن ثم المشاركة العامة (ضمت هذه الجبهة 13 حزباً و45 منظمة مجتمع مدني).
  5. إنشاء الاتحاد العام للمرأة السودانية كحاضنة لكل النساء بمختلف توجهاتهن وكان للاتحاد (27000) فرعاً بمختلف أنحاء السودان.
  6. تكوين رابطة المرأة في مواقع العمل لخدمة قضاياها الاجتماعية واحتياجاتها الأساسية.
  7. المشاركة في الاتحادات المهنية والنقابات لتعزيز دور المرأة وحقوقها المهنية.
  8. إنشاء بعض المراكز، كمركز حقوق المرأة ومركز نون للاستشارات القانونية. (مقابلة مع حليلة حسب الله النعيم ، 2020م، 7 يونيو، الساعة 7 مساء)
- ساهمت الفيدرالية السودانية في مشاركة المرأة بصورة واسعة ومقننة دستورياً على مستوى المجالس التشريعية الولائية والمجلس الوطني ومجلس الولايات، لكن يلاحظ ان تمثيل المرأة في الجهاز التنفيذي كان ضعيفاً. (مقابلة مع تابيتا بطرس، 2020م، 9 يوليو، الساعة 11 ص)
- إن الفيدرالية السودانية وسعت من المشاركة السياسية بصورة عامة وللمرأة السودانية بصفة خاصة على المستوى التشريعي والتنفيذي والسياسي وقد عايش هذا التطور المضطرد منذ التسعينيات، وذلك بالأشراف على تكوينات اتحاد المرأة في

محافظة الجنية كواحدة من أقاصي محافظات السودان ، والتي أصبحت ولاية لغرب دارفور وهو ما يُعتبر نموذجاً لمشاركة المرأة.

ولعل من أهم الملاحظات حول هذه التجربة:

1. اتساع في دائرة المشاركة ابتداءً من القواعد في الأحياء والقرى وحتى المحافظات (وقتها).  
2. المشاركة في المؤسسات القاعدية كاللجان الشعبية (تقديماً للخدمات) ، والمجالس المحلية بنسبة معقولة ، والمجالس التشريعية بنسبة حددها الدستور، والمشاركة في الإدارة التنفيذية والتكوينات السياسية . ولعل وجود شراكة واسعة لاتحاد المرأة ساعدت في اتساع دائرة المشاركة ، وما يؤكد ذلك مشاركتي كأمين سياسي لإتحاد المرأة بداية بعد تقسيم الولايات إلى تسع ولايات .

3. عليه، فقد أتاحت الفيدرالية فرصةً لمشاركة المرأة فضلاً عن التطور الذي صاحب هذه المشاركة ممثلاً في مستوى خطابها، ومطالبتها بحقوقها وتعميق الولاء للوطن واستجابتها للنداءات الوطنية عبر المشاركة في القضايا الوطنية، ونتيجة لحراسة حقوقها السياسية فقد تطورت نسبة مشاركتها من 12% إلى 15% إلى 25% في الدستور الانتقالي لعام 2005م ، حتى انتهت إلى 30% في دستور 2005م المعدل ، يُضاف إلى ذلك التمييز الإيجابي للمرأة وهو ما يعد مكسباً حقيقياً لمسيرة المرأة السودانية يصعب التراجع عنه إن لم يكن المطالبة بالمزيد له وتعاضده حتى تستطيع أن تضطلع بدورها الوطني. (مقابلة مع رجاء حسن خليفة حسن، 2020م، 10 يوليو ، الساعة 10ص)

أشركت الأحزاب ذات الفلسفة والفكر المرأة في مستوياتها الإدارية العليا ولعل تجربة المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية إشراك المرأة في موضع اتخاذ القرار وبرأيي يرجع ذلك لعدد من الأسباب منها

1. أن عدد النساء المنتميات للحركة والمؤتمر كبير ولا يمكن إغفال دورهن في بناء الحركة والحزب.  
2. لعبت عضوات الحركة والمؤتمر الوطني دوراً كبيراً في المدارس والجامعات وصناديق الانتخابات ووسط المجتمعات.  
كل هذا وغيره ساهم في إقرار مشاركة المرأة في الحكم في ظل النظام الفيدرالي الذي أتاح فرصة إشراكهن في الولايات المختلفة تنفيذياً وتشريعياً، كما أتاح نظام الكوطة (نسبة خصصت للنساء في المجالس النيابية) في الحكم الفيدرالي الاعتراف بأهمية الجندرة (النوع) في اتخاذ القرار، كما أتاح دخول عدد من نساء الهامش في عملية اتخاذ القرار ، ولم يعد صوت المجتمع الذكوري عالياً ضد مشاركة المرأة ، إذ بدأ يتقبل وجودهن في مواقع اتخاذ القرار .  
إن نظام الكوطة سيظل مهماً لفترة طويلة من الزمن في السودان بناءً على معطيات الواقع المجتمعي والسياسي والاقتصادي، أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني فقد كان أهمها الاتحاد العام للمرأة السودانية والذي يمكن أن يكون نقطة تلاقي أكبر لمصلحة النساء رغم ضعف دوره في الآونة الأخيرة من عمره. (مقابلة مع امنه ضرار ، 2020م، 13 يونيو ، الساعة 11 ص).

4/ الحوار الوطني والمشاركة السياسية :

أ/ الحوار السياسي:

أجرت الحكومة حوارات متواصلة مع عناصر المعارضة الداخلية والخارجية أفضت بعضها لاتفاقية ثنائية أوصلت بعض قيادات المعارضة إلي مواقع في الحكومة ، أبرزها اتفاق أسمرات واتفاق القاهرة وبعض التعاقدات الثنائية التي أدت إلي انسلاخ عناصر الأحزاب السياسية المعارضة ولحاقها بركب السلطة في ذلك أيضاً اتفاق جيبوتي الذي أعاد السيد المهدي

إلى الخرطوم دون مشاركة في الحكومة ،كذلك أجرت الحكومة حوارات داخلية كل قضايا الوطن أبرزها ملتقى أهل السودان في كنانة واتفاق التراضي الوطني ولقاءات أهل المصلحة في شأن قضية دارفور. ( آدم محمد احمد ، 2015م, 127-128).

أن السودان يمر الآن بوضع سياسي إقليمي ودولي معقد تتجاوزه مهددات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية تحتاج إلى رؤى وأفكار داخلية كدولة مستقلة وهذا ما قاد إلى عملية الحوار الشامل بين الفرقاء السياسيين والعسكريين بوضع إستراتيجية محكمة تعصمه من العواصف التي لا تفرق بين ما هو إنقاضي وبين ما هو معارض لها لذلك احتل موضوع الحوار الوطني أولوية لدى الحكومة والمعارضة بشقيها المدني والمسلح ، وهذا الأمر يتطلب استعادة كل الأطراف المقدره على التصالح والتوافق على القضايا الإستراتيجية وليس القضايا الأنية التي تمثل أشواق بعض الأطراف. (شمس الهدى إبراهيم ادريس , 2015م, 49-50) .

بتاريخ الاثنتين 27 يناير 2014م ، دعا رئيس الجمهورية السابق المشير حسن أحمد البشير القوى السياسية في السودان إلى ما عرف بخطاب الوثبة للتوافق على إصلاح شامل بإجراء حوار وطني يشارك فيه المجتمع لمعالجة القضايا الجوهرية كخيار للانطلاق والنهوض من أغلال الأزمات التي أقعدت البلاد منذ الاستقلال.

استجابت للدعوة أربعة وسبعون حزباً و أربع وثلاثون حركة مسلحة وعدد من الشخصيات القومية ، ووضع تصور عملي لإدارة الحوار الوطني ولتوثيقه كأهم وأكبر حدث سياسي وتاريخي بعد الاستقلال تحت شعار السودان وطن يسع الجميع، وضعت مبادئ أساسية للحوار الوطني من أهمها الشمولية في المشاركة والموضوعات والشفافية والالتزام بالمرجات وتنفيذها وقد تلخصت تلك المرجات و التوصيات في الجدول أدناه. (رئاسة الجمهورية 2016م).

جدول رقم (4) : بيان المشاركة في الحوار الوطني

م	اللجان	عدد الاجتماعات	عدد الأوراق المقدمة	عدد المحاضرات	الشخصيات القومية		عدد الأحزاب والتتظيمات السياسية والحركات المسلحة	عدد الذين شاركوا في التداول (تراكمي)	عدد ساعات الاجتماعات(تراكمي)	عدد التوصيات
					شارك	لم يشارك				
1	الهوية	39	99	6	3	-	88	1370	156 ساعة	69
2	الاقتصاد	50	77	1	9	4	138	1258	203 ساعة	653
3	العلاقات الخارجية	48	73	8	13	6	114	1232	200 ساعة	40
4	السلام والوحدة	41	84	6	16	0	116	1039	135 ساعة	336
5	قضايا الحكم ومرجات الحوار	69	90	12	10	9	114	1760	220 ساعة	109
6	الحريات الأساسية	63	1000	2	6	5	78	2218	240 ساعة	87

المصدر : بركات موسي الحواتي, 2017م

### منهجية الحوار الوطني واتخاذ القرار:

يرى الباحثان أن منهجية الحوار كانت تستهدف المشاركة الواسعة لجميع الكيانات التي استجابت لمبدأ الحوار ومعظمها إما أحزاب معارضة أو حركات مسلحة لم يتم الاتفاق المسبق معها ، ولكن بالرغم من ذلك تتادت جميعاً للجلوس والمشاركة بجدية في محاور الحوار الستة ، وقد أدت هذه المشاركة المكثفة والحوارات الممتدة حول قضايا الحوار الي المحددات والتوصيات التي تمت الإشارة إليها ، وتم رفعها لرئاسة الجمهورية ، حيث كان ينتظر إنفاذ هذه التوصيات والمقررات لمعالجة كافة القضايا التي تم مناقشتها والاتفاق على كيفية معالجتها ، وأضعف حلقات هذا الحوار هو محور إنفاذ التوصيات ، التي لم يتم أنفاذها من قبل رئاسة الجمهورية والأجهزة المعنية ببطء شديد وبنسبة لم تتجاوز 30% على أحسن التقديرات ، مما أدى الي خلاف بين شركاء الحوار والحكومة ، وكانت نتيجة ذلك الخلاف هو الأثر السلبي الواضح من الموقف السياسي للحكومة ، وكان ذلك هو آخر المجهودات السياسية التي كان من المأمول أن تخرج البلاد من التراجع السياسي الذي حدث حتى بلغ منتهاه بابتعاد رئيس الجمهورية من رئاسة حزب المؤتمر الوطني واضعاً نفسه مع مسافة واحدة من جميع الأحزاب والكيانات السياسية ، بما في ذلك المؤتمر الوطني ، متطلعاً الي قيادة الوضع السياسي الي مستوى الأجماع مرة أخرى ، ولكن حتى هذه الخطوة لم تكن جادة لدرجة كافية فعاد الرئيس مرة أخرى لقيادة حزب المؤتمر الوطني ، واستمر التدهور السياسي حتى بلغ منتهاه في ديسمبر 2019م .

### النتائج :

1. أن المشاركة من الناحية الهيكلية تبدو مشاركة واسعة ، وذلك لمشاركة جميع ألوان الطيف السياسي من أحزاب سياسية و مرأة ومنظمات شبابية وطلابية وحتى الإدارات الأهلية .
2. أثبت الباحثان مشاركة الأحزاب في الأجهزة التنفيذية والتشريعية. وبالأخص في انتخابات التمثيل النسبي (القوائم) للمجلس الوطني، قوائم الأحزاب بلغت نسبة الأصوات 61% من إجمالي المسجلين. عدد المرشحين بلغ في جميع القوائم 887 مرشحاً.
3. مشاركة المرأة في مؤسسات الحكم ، وبالأخص المجالس التشريعية بالولايات بلغت الأصوات الصحيحة 51.6% من إجمالي المسجلين.
4. كان لمؤسسات الحكم أثر كبير في رفع نسب المشاركة الشعبية من خلال: المجالس المحلية والولائية والمجالس القومية (المجلس الوطني ومجلس الولايات).
5. كان للحكومات الولائية دور كبير في التخطيط والتنفيذ للانتخابات ، مما ساهم في ارتفاع نسبة المشاركة السياسية .
6. المشاركة على مستوى انتخاب رئيس الجمهورية بنسبة 86.8% من جملة المسجلين البالغ عددهم 11.636.307 شملت الولايات الشمالية والسودانيين في المهجر . والذين ترشحوا (149) مرشح .
7. مشاركة المرأة في الانتخابات، فإن نسبة الأصوات الصحيحة بلغت 61% من إجمالي المسجلين، عدد مرشحات المرأة من كافة القوائم بلغ 1476 امرأة.
8. المشاركة السياسية تراجعت من حيث الشكل والمضمون بعد صدور دستور 2005م، الذي لم يشر الي كلمة الفيدرالية واستعيض منها بكلمة اللامركزية تمكيناً لجنوب السودان ليتخذ نوع اللامركزية الذي يريده. كما أن واقع المشاركة السياسية

لم يتغير كثيراً بعد انفصال الجنوب رغم المساعي التي بذلت من أجل الإصلاح السياسي و التي اصطدمت بمواقف رئاسة الجمهورية و بعض النافذين في الحزب الحاكم.

#### التوصيات :

1. الاهتمام بالمشاركة السياسية باعتبارها أحد مرتكزات نجاح النظام الفيدرالي .
2. التوافق على مؤسسات وآليات المشاركة السياسية بكل مكوناتها من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني وانتخابات ومجالس تشريعية.
3. تقوية الأحزاب السياسية بتطوير خططها وبرامجها وتأهيل كوادرها ورفع قدرات عضويتها وإعمال المؤسسة في ممارستها.
4. اعتماد نسبة مئوية لمشاركة المرأة مع النص على ذلك في الدستور لأهميتها في المشاركة السياسية.

#### المراجع :

1. بركات موسى الحواتي، (2017م) ، مخرجات الحوار الوطني ورهانات الإصلاح السياسي في السودان، ورقة قدمت في ندوة الجمعية السودانية للعلوم السياسية ومركز ركائز المعرفة، الخرطوم: قاعة الشارقة، 12/13.
2. حسن على الساعوري ، (2018م) ، السودان ودوامه غالب مغلوب (تحديات الاستقرار السياسي) ، (1986-2018م)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الطبعة الأولى .
3. آدم محمد احمد ، (2015م) ، الحوار الوطني الأهمية والمعوقات ، الجمعية السودانية للعلوم السياسية ، المؤتمر العلمي السنوي السابع ، قضايا الوقاف والتحول الديمقراطي في السودان الخرطوم ، القاعة الدولية و للمؤتمرات - وزارة التعليم العالي ، 7-8 سبتمبر .
4. شمس الهدى إبراهيم ادريس ، (2015م) ، الحوار الوطني ومستقبل الدولة السودانية ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة .
5. محمد خليفة صديق ، (2013م) ، الإنتخابات والإصلاح السياسي في السودان ، قضايا الإصلاح السياسي في السودان، أوراق المؤتمر العلمي السادس، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، الدورة الثالثة(2012م -2014م ، الخرطوم ، فندق كورنثيا، 23-24 ديسمبر ، ص 104.
6. رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحوار الوطني، توصيات مؤتمر الحوار الوطني المصنفة الخرطوم ، قاعة الصداقة، أكتوبر 2016م .
7. مقابلة مع أ. حليمة حسب الله النعيم ، وزيرة العلاقات البرلمانية سابقاً ، الأحد ، 7 يونيو 2020م ، الساعة صباحاً ، أم درمان ، المهندسين ، مربع (30) منزل رقم (572).
8. مقابلة مع أ. د. إبراهيم أبو عوف ، وزير الدولة بديوان الحكم الاتحادي سابقاً ، الثلاثاء ، 29 أكتوبر 2019م ، جامعة الخرطوم، معهد دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي.
9. مقابلة مع أ.د. حسن الحاج على أحمد ، الأربعاء ، 26 فبراير 2020م الساعة 3 ظهرا ، بمكتبه ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم .
10. مقابلة مع تابيتا بطرس شوكاي، وزيرة الدولة بوزارة الصحة ، الخميس ، 9 يوليو 2020م ، الساعة 11 صباحاً، الخرطوم، الديوم، مربع 2 ، منزل رقم 2.

11. مقابلة مع د. أمنة ضرار ،وزيرة الدولة بوزارة العمل سابقاً، السبت ، 13 يونيو 2020م ، الساعة 11 صباحاً، بحري، كافوري مربع 8 ، بمنزلها.
12. مقابلة مع د. رجاء حسن خليفة حسن ،الأمين العام لاتحاد عام المرأة سابقاً ، الجمعة ، 10 يوليو 2020م ، الساعة 10 صباحاً المكان : أم درمان أبو سعد ، مربع 56 ، حي الجامعة، بمنزلها.
13. مقابلة مع د. محمد احمد سالم ، رئيس مجلس الأحزاب، وزير العدل الأسبق ،الأربعاء ، 26 فبراير 2020م ،الساعة 9 صباحاً ، الخرطوم شرق ، حي المطار بمنزله.
14. المقابلة مع عفاف تاور كافي رئيس لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني سابقاً ، السبت ، 6/6/2020م الساعة 10 صباحاً ، الخرطوم ، قاردين ستي ، مربع (1) عمارة رقم (1) الطابق الأول ، مكتبها.
15. مقابلة مع: عثمان محمد موسي، "رئيس مجلس شئون الأحزاب السياسية 2011 – 2021م"، الاثنين، 16 نوفمبر 2020م، الساعة 12 ظهراً، الخرطوم، بري، مكتب مجلس شئون الأحزاب السياسية.
16. Clark ، R. Power and Policy in the Third world, New York John wile Sons ، 1982
17. Dewy ، J. ،The public and Its problems، Chicago، The Swallow press، 1954.
18. Hutchins R M. Two Faces of federalism ، California center for study of democratic institutions، 1961 pp. 5-20، and De Tocqueliue ، Alexis Democracy in America ، New York، New America library 1965.
19. International Encyclopedia of the social science، free press ،1968.